مستقبلُ العلاقاتِ الدوليةِ في ظِل جائحةِ كورونا كوفيد (19)

م. د. وفاء ياسين نجم
كلية القانون / جامعة البصرة

https://doi.org/10.61353/ma.0040329

تاريخ استلام البحث 2020/12/1 تاريخ قبول النشر 2021/1/9 تاريخ النشر 2021/3/31

نظراً للتطورات الهامة التي يشهدها العالم اليوم، وفي ظل تفشي فيروس كورونا ولاسيما بعد التطورات الاخيرة لهذا الفيروس الذي لم تسلم منه دولة من الدول العالم، فقد اتضح أنَّ العلاقات الدولية قبل هذا الفيروس لن تبقى كما هي بعده ، فعلى ما يبدو أنَّ الآثار والنتائج التي تكبدها العالم من وراء هذا الفيروس منذ 19 ديسمبر 2019 حتى الوقت الراهن مازالت مرعبة ومستمرة سواء كان ذلك على المستوى السياسي الأمني أم على المستوى الاقتصادي أم على المستوى الاجتماعي والصحي، ومما لايوجد مجال للشك بأنَّ هذا الفيروس سيؤثر مباشرة في خريطة السياسية العالمية عموماً ، وفي مستقبل العلاقات الدولية بعضها ببعض على وجه الخصوص ، ومن الممكن أن يتجه العالم إلى نظام عالمي جديد من وراء هذا الفيروس القاتل ، وما سيحدث مستقبلاً هو تغيير في وجهات نظر الدول الواحدة تجاه الدولة الأخرى، أي : أنَّ مستوى العلاقات الدولية بين الدول يحتاج إلى إعادة نظر من حيث السياسات والعلاقات بين الدول ، وبالتحديد بعد انتهاء هذا الوباء ، وعلى سبيل المثال العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ، التي عملت على تبادل التهم بنشر الفيروس بالأخطاء الواحدة تجاه الدولة الأخرى، وعلاقة ايطاليا مع الولايات المتحدة أيضاً ، التي تخلت عن مساعدتها وقت الأزمة ، وفي الوقت ذاته عملت كلّ من روسيا والصين إلى تقديم المساعدات لها ، كذلك الحال في العلاقات مع دول الاتحاد الاوربي ، التي أصدرت قراراً بغلق الحدود ، وسوف يتضح كلّ ذلك عبر المشكلة البحثية القائمة على تساؤلات عدة : منها هل توجد مواجهة بين قوتين هما القوة الامريكية أي القوة الحاكمة ، وبين والصين القوة الصاعدة ، التي لن تكون بضرورة مواجهة عسكرية ، وإنّما صعود الصين السلمي؟ وهل تكشف أزمة كورونا عن قوة مفهوم التعاون بين الدول وقت الأزمات أيضاً أم على العكس أصبح هذا المفهوم ضعيف وهش؟ ماهي التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستقبل العلاقات الدولية ولاسيما بين الدول العظمى بعد كوفيد (19).

In view of the important developments that the world is witnessing today, and in light of the outbreak of the Corona virus, especially after the recent developments of this virus, from which no country has not been escaped, it has become clear that international relations before this virus will not remain the same after it. So it seems that the effects and results incurred by it since 19 December 2019 and even to the present time are still terrifying and continuous, whether at the political , security, economic, social and health levels . Doubtlessly, this virus will directly affect the global political map in general, and on the future of international relations in particular. It is possible that the world will move to a new global order because of this deadly virus. What will happen in the future is a change in the views of one country towards the other, meaning that the level of international relations between countries needs to be reviewed in terms of policies and relations between countries, specifically after the end of this epidemic, For example, relations between the United States and China, in respect of exchanging accusations of spreading the virus, as well as Italy's relationship with the United States, which gave up its aid in the time of the crisis , while Russia and China worked to provide aid to it, as well as the case in relations with The European Union, which has issued a decision to close borders. The research problem will clarify all of these issues through several questions: Is there a confrontation between the two powers, the American power(the ruling power) and China(the rising power)which is not necessarily a military confrontation, but rather the peaceful rise of China? . Does Corona crisis discover the strength of concept of cooperation between countries in times of crises, or on the contrary, has this concept become weak and fragile? What are the changes that can occur in the future of international relations especially between the great countries after Covid (19)

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، جائحة كورونا ، الدول العظمى.

المقدمة

بدأت العلاقات بين البشر منذ أن خلق الله الإنسان ، وذلك لأنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه ومن الصعب عليه أن يعيش وحيداً ، لذلك استند وجود البشرية على التواصل منذ أول الخلق ، وهذا ما ساعده على تكوين المجتمعات، وتكوين علاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد ، ومنها إلى العلاقات المتفرقة ، وبما إنَّ العلاقات بين البشر مستمرة لكنها عرفت التنازع والتصارع باستمرار وبأشكال مختلفة وفي أماكن متفرقة، تبعاً للظروف والمتغيرات التي لا تستقر على حال ، ضمن حركة التطور والتغير ومقتضيات المصالح والقيم، ومع طبيعته البشرية التي تحكمها الفوضى ويتخللها الانتظام.

فتطورت العلاقات الدولية بتطور الإنسان بحد ذاته، من حيث تطور نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، فالعلاقات الدولية في العصور القديمة ليست كما هي اليوم ، وإنَّ الفاعلين فيها ليسوا كما هم اليوم ، وليسوا بالقوة و الاتجاه نفسه ؛ لذلك فقد شهدت العلاقات الدولية تطورات عدّة ، وتغيرات من حيث تفاعلاتها وتنوّع قضاياها.

إذ نعيش اليوم حالة من التحولات والتبادلات في السياسة الدولية ، التي تدعو إلى حلّ النظام العالمي الاحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، واستبداله بنظام آخر متعدد الأقطاب، فنجد أنَّ التوترات التي تشهدها العلاقات العابرة للمحيط الاطلسي والتطورات المدمرة إلى الاتحاد السوفيتي تنذر بحدوث تفكك في التحالفات الغربية ونظمها السياسية ، وإنَّ محاولة الصين في إحيائها لنظامها التقليدي الخاص بها في المنطقة ونشر قواتها في أماكن جديدة وعلى نطاق عالمي ، واحدة من أكثر الموضوعات التي يجب الوقوف عندها ، لاسيما في ظِل جائحة كورونا وبعد تبادل التهم بينها وبين الولايات المتحدة.

وبدت جائحة كورونا تضرب دول العالم جميعاً من دون استثناء، وأحدثت تصدعات هامة في كلّ أركان النظام العالمي ، وعلى نحو واسع ، وكانت أضرارها كبيرة وسريعة في آن واحد، فضلاً عن أضرارها الصحية ، فقد أحدثت أضراراً في النظام الاقتصادي العالمي غير المستقر بالأصل، وإنّ أضرارها فاقت المحن السابقة التي ضرت العالم، ومن المحتمل أن يتعرض النظام الاقتصادي العالمي إلى حالة من الركود والكساد ، ومن ثم بالعطب وعلى نحو جيوسياسي ، ويمكن أن يتضح ذلك وعلى نحو واسع مع تفاقم

الأزمة بين الولايات المتحدة والصين ، وهذ يدلّ على إعادة توزيع تعبئة الموارد للصراع العالمي وعلى شكل مختلف ، مع تغيير وجه النظام العالمي كلياً ، وهذا ما سببته جائحة كورونا ، التي أحدثت صدمة العالمية للأنظمة العالمية، وعلى الرغم من صعوبة تحديد أنَّ النظام العالمي في نقطة تحول إلى نظام جديد ولكن من المحتمل وبعد الجائحة سيشهد العالم ولادة نظام عالمي جديد بسبب عسر النواحي الاستراتيجية والاقتصادية فضلاً عن النواحي الصحية والاجتماعية.

اشكالية الدراسة:

1. هل توجد مواجهة بين القوتين هما القوة الامريكية أي القوة الحاكمة والصين القوة الصاعدة ، التي لن تكون بضرورة مواجهة عسكرية وإنّما صعود الصين السلمي؟ .
2. هل تكتشف أزمة كورونا عن قوة مفهوم التعاون بين الدول وقت الأزمات ، أم على العكس أصبح هذا المفهوم ضعيفاً و هشاً؟ .
3. ماهي التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستقبل العلاقات الدولية ، وتحديداً بين الدول العظمى بعد كوفيد (19)؟ .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة وأهدافها في بيان معرفة العلاقات الدولية ولاسيما بين الدول العظمى بعد أن اجتاحها هذا الفيروس ، الذي عمل على تعطيل الحياة البشرية المعتادة ، وشل الحركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و، تدهورت الحالات الصحية بزيادة عدد الضحايا جراء هذا الفيروس.

منهجية الدراسة:

إنَّ المنهج المتعب في الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي في وصف المستقبل القريب وتحليله وبيان أهم المتغيرات المتوقعة في العلاقات الدولية بين الدول.

المبحث الأول: مفاهيم العلاقات الدولية وأشكالها :

المطلب الأول: مفاهيم العلاقات الدولية

لم تكن العلاقات الدولية حديثة النشأة ، فقد مارست الأمم والشعوب والحضارات القديمة على مر العصور العلاقات الدولية ، وبمختلف أشكالها من الدول والحضارات القديمة وصولنا إلى العصور الحديثة ، وهذا ما سوف يتمّ توضيحه على النحو الآتي:

أولاً: لمحة تاريخية

مما لا شك فيه أنَّ العلاقات الدولية وجدت منذ القدم ، منذ أن وجدت المجتمعات الإنسانية على وجه البسيطة ، فقد كانت الشعوب والمجتمعات البشرية عبارة عن وحدات بشرية متفرقة (عائلات– عشائر– قبائل)، وعلى الرغم من تفرقها هذا إلّا أنَّها لم تتمكن من العيش في عزلة عن بعضها بعض ، فقد كان بينها إمّا تعزيز لروابط الجوار عن طريق التجارة وتبادل السلع والمنافع ، أو انعدام تلك الروابط عن طريق الحرب والقتال ، وعلى الرغم من هذا إلّا أنَّ العلاقات الدولية بالمفهوم المتعارف عليه الآن لم تنشأ إلّا بعد نشوء الدولة بمفهومها الحديث، وبتعبير آخر لم تنشأ العلاقات الدولية إلّا بعد مؤتمر وستفاليا سنة 1648م، لكن العلاقات الدولية لم تظهر علماً أكاديمياً إلّا بعد الحرب العالمية الأولى [1] ، والكشوف الأثرية توضح أنَّه نشأت علاقات دولية بين بلاد ما بين النهرين منذ نحو 3000 سنة ق.م.

وقد ذكرنا أنَّ العلاقات الدولية قديمة قدم الإنسانية، غير أنَّ هذه العلاقات كانت قائمة في الغالب على الحروب والفتح والتوسع ، ولا يمكن بأيّ حال مقارنتها بالعلاقات الدولية المستقرة ، والقائمة بين الدول في العصور الحديثة ؛ لإنَّ الجماعة الدولية بمفهومها المعروف حالياً لم تكن قد ظهرت بعد ، وإذا تصفحنا التاريخ فسوف نجد كثيراً من الحروب المتواصلة بين الممالك والامبراطوريات في العالم القديم كقدماء المصريين ، والأشوريين ، والبابليين ، والفينيقيين ، والفرس ، والاغريق ، ففي العصور القديمة ولاسيما في عهد الفراعنة، كانت مصر الفرعونية ذات علاقات بالدول المجاورة ، واتبعت سياسية خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى، وقد استطاعت آنذاك أن تبرم معاهدة مع الحبشيين التي تضمنت مبدأ السلام الدائم والتحالف الدفاعي بين الدولتين ضد أي عدون خارجي[2].

أمّا في العصر الروماني فقد وقعت الامبراطورية الرومانية معاهدات دولية عدة مع مدن فينيقية ، ولاتينية ، والتزم الرومان في علاقاتهم مع الآخرين بمبدأ المساواة والمعاملة بالمثل مع الشعوب الأخرى[3]، فقد تعامل مجلس الحكماء في روما في عهد الامبراطورية الرومانية، مع القضايا والمشكلات الخارجية ، فكان يوفد المبعوثين إلى الفريق الآخر بغية فض النزاع أو تصفية آثاره[4]، وقد نهض الرهبان بمهمة تطبيق القانون الإداري المقدس على علاقة روما بغيرها من البلدان، وبهذا ساهموا في تطور القواعد الدبلوماسية استناداً إلى الارث الروماني العريق في القواعد القانونية، وبهذا يمكن القول إنَّ قانون الشعوب الذي وضعه الرومان لتنظيم علاقة بلادهم بالشعوب الأخرى هو الذي أسس لاحقاً لقواعد القانون الدولي في العصور الوسطى، على الرغم من انهيار الامبراطورية الرمانية[5] ، وبعد سيطرة الكنيسة في العصور الوسطى وتركيز السلطة بيد البابا في روما، حدث تطور هام في العلاقات الدولية، تمثل في وضع المجالس الكنيسة قواعد دولية لإيجاد أسرة دولية تجمع بين دول أوروبا الغربية تحت السلطة العليا للبابا[6]، أمّا العلاقات الدولية بعد ظهور الإسلام فقد تنطلق العقيدة الإسلامية من قاعدة السلم في العلاقات الدولية، وإنَّ الله هو السلام، والقرآن الكريم يدعو إلى الدخول في حالة السلم من قولة تعالى " يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة"[7].

ويؤكد الإسلام على أولوية السلم في العلاقات الدولية ، على وفق معايير واضحة حددها الفقه الإسلامي على قاعدة الإيمان بالله، وإذا كان هذا الفقه عرف سابقاً تقسيم المعمورة إلى داري الإسلام والحرب ، فإنَّه لم يدع إلى حرب دائمة بين المسلمين وغيرهم ، فضلاً عن إعادة النظر بهذا التقسيم للمعمرة بعدما تعارفت الأجناس ، واختلطت على وفق رؤية إنسانية شاملة لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ، فثمة قواعد إسلامية عامة للعلاقات الدولية في حالتي الحرب والسلم، ويمكن الاستفادة منها لتوطيد الصرح الحضاري الإنساني بعيداً من العصبية والعنف ؛ لأنَّها مؤسسة على مبادئ (الوحدة الإنسانية، والمساواة بين الناس، والرحمة، والفضيلة، والتسامح، والحرية الدينية، والعدل ، والوفاء بالعهد)[8].

أمّا العلاقات الدولية في العصر الحديث ، التي بدأت بتوقيع معاهدة السلام وستفاليا، فهي التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث ، وتعدّ فاتحة عهد جديد للعلاقات الدولية ؛ لأنَّها جاءت بمبادئ وأفكار جديدة لم تكن معروفة من قبل، وتستمر هذه

العلاقات والقواعد المنظمة لها في سيرها ، وتطورها هذا حتى تصطدم بالحرب العالمية الأولى سنة 1913، وانبثقت عن هذا التصادم أفكار ومبادئ جديدة ترمي إلى توطيدها وتدعيمها وتهيئة نوع من الاستقرار الدائم في المجتمع الدولي، وبهذا يمكن القول إنَّ هذه المعاهدة وضعت الأسس التي قامت عليها قواعد القانون الدولي الحديث والمبادئ التي حكمت علاقات الدول ما يقارب قرن ونصف القرن من الزمان ورسم نظام سياسي للقارة الافريقية(9).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى نشأت عصبة الأمم عام 1920م، وأصبح ميثاق العصبة جزءاً من معاهدات السلام التي وقعت بين عامي (1919م- 1920م)، لكنها لم تنجح في تحقيق أهدافها في منع الحروب وإحلال السلام لأسباب عدّة أهمها: افتقادها إلى كثير من أهميتها السياسية ؛ لعدم انضمام الولايات المتحدة إليها، ولعدم مشاركة روسيا فيها، ولاستبعاد الدول المهزومة منها، ولعدم امتلاك قيام العصبة دون توالي الأزمات مجدداً (حرب اقتصادية، واضطرابات سياسية، وصدامات قومية وايديولوجية)، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م نشأت الأمم المتحدة من العام نفسه بوصفها منظمة عالمية تحاول تلافي اخفاقات العصبة في منع الحروب ، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية بوصفها إحدى وسائل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، فالدولة في العصر الحديث لم تعد قادرة لوحدها على تحقيق أمنها ، وتلبية احتياجاتها ورفاهيتها وقد أسهم هذا الأمر تجاه الدول إلى إنشاء التكتلات السياسية والاقتصادية والدولية، وهذا ما فرض على بقية الدول إيجاد تكتلات دولية مقابلة تعمل على تنمية التعاون فيما بينها وتعزيز قوتها التفاوضية في علاقاتها الدولية مع بقية دول المنظمات الدولية(10).

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ قضيتي الحرب والسلم هما القضيتان الأهم في العلاقات الدولية، وهما محور العلاقات الدولية على مرّ العصور.

ثانياً: تعريف مفهوم العلاقات الدولية

إنَّ التعريف بالعلاقات الدولية وماهيتها ليس بالأمر السهل فهي في غاية الصعوبة والتعقيد ، وعلى الرغم من الجهود الدولية الكبيرة المبذولة منذ عام 1648م ، فعندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع على اثر التوقيع على معاهدة وستفاليا الشهيرة وحتى يومنا هذا ، ويصعب على الدراسين والباحثين إعطاء تعريف جامع

وشامل للعلاقات الدولية، ومن أجل معرفة موضوع العلاقات الدولية، لابد من القيام بمراجعة تاريخ مواقف العلماء والباحثين الذين كتبوا بهذا الصدد منذ خمسين سنة.

إنَّ العلاقات الدولية كما يقول جيمس هي التي تتناول " علاقات الدول والشعوب فيما بينها"، بينما عرّفها كلّ من كيرك بأنها " البحث وتشخيص العوامل الرئيسية المحركة للسياسية الخارجية على أن تدرس بشكل منظم"[11]، وتعددت تعريفات العلاقات الدولية، وهي في معظمها لا تزال معاصرة ، وقد وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، وتعكس تشعب مضمون العلاقات الدولية، وغموضه في آن واحد ، وعندما اجتمعت نخبة من علماء السياسة في دار اليونسكو في باريس أثناء شهر ايلول/ سبتمبر 1948م حددت موضوعات العلاقات الدولية على النحو الآتي:

1- السياسية الدولية : تعني العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي.

2- التنظيمات والإدارات الدولية : هي التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين، وفي طليعتها عصبة الأمم والأمم المتحدة، وفي أساس نشأتها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

3- القانون الدولي: فهو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول، والناتجة عن الأعراف والمعاهدات الدولية ، وبذلك يبحث القانون الدولي في الروابط القانونية، بينما تبحث السياسية الدولية في الظواهر السياسية القائمة في المجتمع الدولي، وكلاهما مكمل للآخر في مجال الدراسة، وهما يبحثان في مجال هو العلاقات بين الدول[12].

فقد عرفت العلاقات الدولية من قبل عائشة راتب ، التي حددت إطار العلاقات الدولية بقولها " تظهر العلاقات المتبادلة بين الدول في المحيط الخارجي في صور ثلاث : عقد المعاهدات، والمفاوضة، والحرب أو بمعنى أدق استخدام القوة"[13]، وعرّف محمد بدوي العلاقات الدولية أيضاً بأنّها" العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من اجل التفسير والتوقع"[14].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ هناك تعريفات مختلفة ومتنوعة ومجملها تركز على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية ، التي هي في الغالب دول لأنَّها هي التي تصنع القرارات ، وهي المؤثرة في قرار الحرب والسلام.

أمّا في الوقت الحاضر فلم تعدّ العلاقات الدولية مقتصرة على الدول فحسب ؛ بل دخلت إلى كيانات أخرى أقرب إلى المجتمع الدولي ، ولها تأثير فاعل مثل: المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، لذلك أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول ، وأصبح لها تأثير أكبر من تأثير الدولة.

وبناءً على ذلك نستنتج أنَّ الإطار العام للعلاقات الدولية هو الحرب والسلم ، فهما محور السياسية الدولية منذ القدم، لكون العلاقات السلمية بين المجتمعات وبين الدول وعند المنظمات الدولية هي الحافز الأهم لتحديد مضمون العلاقات الدولية واطارها.

وبحسب وجهة نظر الدكتور خليل حسين فإنَّ " الروابط بين الدول تحتاج كي تكتسب المفهوم العلمي للعلاقات الدولية إلى توافر عنصرين أساسين:

1- عنصر سياسي: وهو الطبيعة السياسية للعلاقة، أو قدرة هذه العلاقة على إحداث آثار سياسية.

2- عنصر جغرافي: وهو تخطي هذه الآثار حدود المنطقة التي نشأت فيها العلاقة" [15].

لذلك يمكن تعريف العلاقات الدولية بأنَّها العلاقات التفاعلية الحاصلة والمؤثرة في السياسات الخارجية بين الدول.

ثالثاً: المدارس الرئيسة في العلاقات الدولية:

إنَّ دراسة العلاقات الدولية تستدعي الوقوف بجدية، ولا بد من استعراض وجهات نظر المدارس السياسية التي راجت أفكارها في العالم ، وأخذت تتبلور وتتحدد مفاهيمها بدءاً من المدرسة المثالية ومروراً بالمدرسة الواقعية وصولاً إلى المدرسة السلوكية، وما يتبعها من أفكار وتطلعات جديدة.

فقد تزامن هذا التطور النظري مع تطور القانون الدولي، ونشوء المنظمات الدولية والاقليمية، حتى قيام مؤسسات عالمية فوق الوطنية، أو فوق القومية، التي تجاوزت الحدود التقليدية للدولة المستقلة ذات السيادة، وتزامن كذلك مع انتشار الأسلحة الاستراتيجية في أواخر الحرب العالمية الثانية والمرحلة اللاحقة، فقد دخل العالم في توازن الرعب النووي أثناء مرحلة الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين هما: الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي السابق[16]، وبما أنّه لا يوجد اتفاق بين الباحثين والمدارس الفكرية على المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية، ظهرت ثلاث هي:

1- المدرسة المثالية:

ظهرت هذه المدرسة في العلاقات الدولية في مرحلة مبكرة كمفاهيم عامة تركز على الاخلاقيات والمثل العليا والطبيعية الإنسانية ، وظهرت بعد الحرب العالمية الأولى وكان لها دعاتها ومفكروها ، وتنطلق من المبدأ القائل يميل الإنسان الفطري ، أو الطبيعي نحو الخير، لذلك فهي تبشر بالسلم العالمي واحترام أهمية الرأي العام العالمي ودور القانون الدولي العام في ضبط العلاقات الدولية، وترتبط فكرة الاشتراكية بـ " اليوتوبيا" وهو مصطلح انكليزي ظهر في مطلع القرن السادس عشر وأول من استعمله توماس مور عام 1516 دليلاً على الرغبة في التواصل إلى مجتمع المثالي لكن هذه الأفكار لم تطرح وسائل سياسية لتحويلها إلى واقع حال لغرض التعايش وإنّما بقيت في اطار المثل العليا[17].

وبناءً على ذلك فإنّ المدرسة المثالية تعبّر عن الرغبة في تأسيس حياة اجتماعية مثالية خالية من العنف والظلم والتعسف ، وإنّما دعت إلى التعايش السلمي بين البشر وأيضاً بين الأديان وتحث على المحبة والتسامح والتعاون الإنساني، لكنها تركت للعقل البشري مهمة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات من أجل الاستقرار العام ، وتحقيق السلم بين المجتمعات كافة.

2- **المدرسة الواقعية**:

على نقيض المدرسة المثالية قامت المدرسة الواقعية بعيداً عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والدينية، وركزت على منطلق آخر في فهم مسار العلاقات الدولية كوصف السياسية الدولية صراعاً من أجل القوة ، وايلاء الاهتمام بالمصلحة القومية وجعلها مرادفة للقوة ، والتركيز على نظرية توازن القوى، من أجل إحلال السلم والأمن وعدم الركون إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية، وركزت على التشديد بمسألة الأمن القومي في حياة الدولة ، حتى ظهرت سياسية القوة في العلاقات الدولية بصورة ، أوضح مع الحرب العالمية الثانية، لذلك انطلقت المدرسة الواقعية لتسيطر على معظم السياسات الخارجية للدول[18].

وبناءً على ذلك يمكن القول : ركزت الواقعية على الوصف الذي يكشف التأثير الاجتماعي والسياسي والثقافي في سياسات الدول واستندت على الدولة كمنطلق لفهم المصالح الدولية، لكون الفكر الواقعي يعطي أهمية أكبر لمفهوم النظام الدولي وبنيته ، الذي يتكون من الدولة بوصفها فاعلاً وحيداً في السياسة العالمية ولاسيما في حال الفوضى ، ومن أهم مفاهيم هذه المدرسة القوة والتوازن القوى والأمن القومي.

3- **المدرسة السلوكية**:

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وتبلورت أساساً في الستينيات، تنطلق هذه المدرسة من وصف سلوك البشر بأنّه جوهر العلاقات السياسية، لذلك تدرس سلوكيات الدول التي هي في الأصل والأساس سلوكيات الأفراد والجماعات، وهي تتفاعل مع علوم أخرى ـ غير علم السياسة مثل: (الاقتصاد ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، والديمغرافيا ، والأنثروبولوجيا....وما سواها)، وتعتمد منهج التحليل الكمي للحالات الواقعية في العلاقات الدولية عن طريق علوم الرياضيات والكومبيوتر.

وأفادت المدرسة السلوكية من ذلك في بناء نظريات جزئية أو متوسطة في العلاقات الدولية، وذلك انطلاقاً من أنَّ سلوكيات الدول أساساً هي سلوكيات الأفراد والجماعات الرسمية في تلك الدول، وأنَّ الشرط الضروري عند السلوكيين لتحويل الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات يتمثل في وجود إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة يمكن تكرارها ، وبذلك تدعو السلوكية إلى استعمال قواعد ومناهج علمية تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات[19].

وإنَّ "نظرية العلاقات الدولية منذ القدم هي صنيعة الأزمات والتحولات الكبرى في العالم"، وإنَّ التنظير لا ينشأ في الفراغ بأيّ حال ، وإنّما يرتبط بسياقات ضاغطة تدفع الباحثين والخبراء لإعادة انتاج أطر نظرية ومفاهيم قادرة على استيعاب الواقع الجديد عبر نظريات جديدة تقوم بوظائف الوصف والتفسير والتنبؤ[20].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ المدرسة السلوكية تربط بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية ، وتجد أنَّ السلوك السياسي هو جزء من سلوك اجتماعي عام ، فهي لم تعتمد على القانون ولا القوة كما جاء في المدرستين السابقتين الواقعية والمثالية، وإنّما وجدت عوامل أخرى مؤثرة في مسار العلاقات الدولية فضلاً عن عاملي القانون والقوة ، لذلك رفضت السلوكية اعتمادات فرضيات محددة في العلاقات الدولية ، واعتمدت القياس الكمي لتحديد النتائج العلمية.

المطلب الثاني: أشكال العلاقات الدولية

في الحقيقية يشغل ذهن كثير من كبار الساسة قراءة مستقبل النظام العالمي في ظِل تداعيات جائحة كورونا، والسبب بذلك النظام الدولي وأهميته بوصفه وحدة التحليل الرئيسة في التفاعلات الدولية ، وتحديد موازين القوى وأدوات النفوذ والتأثير ، ولاسيما في ظِل ضبابية المشهد مع انتشار هذا الوباء في جميع أرجاء العالم، وتباين قدرات الدول في تعامل مع هذا الوباء من حيث تقديم الدعم الصحي المتنوع لغرض الحد من انتشار الوباء، وفي ظِل تبادل الاتهامات بين الدول المسببة في انتشاره بين الولايات المتحدة والصين المتآمر في انتشار الفيروس ، كلّ ذلك شكَّل التفاعلات بين وحدات النظام الدولي المختلفة فضلاً عن اعتاب نظام عالمي جديد كلّ ذلك سوف نوضحه على النحو الآتي :

أولاً: النظام الدولي والنسق التفاعلي في العلاقات الدولية

في حال مناقشة الاستجابات السياسية لأحد الأنظمة الدولية المتهالكة ، فإنَّ أول من يواجهنا هو فهم ما يعنيه هذا المصطلح ، فللنظام معان متنوعة في سياق السياسات الدولية ، ومن الممكن أن تتخذ أنظمة محددة كثيراً من الأشكال ولأغراض هذا المشروع ، لذلك نعتقد أنَّ النظام هو " مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية"، والنظام نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول يتضمن مزيجاً ما من الأمور وتشمل من بين جملة أمور أخرى المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد والمنظمات أو الأنظمة السياسية الدولية، لذلك فالسمة المميزة لأيّ نظام تتمثل

في استقراره ، وتنظيمه ، ويتميز النظام عن الفوضى أو العلاقات العشوائية بدرجة ما من النمط والتنظيم[21] .

لقد وجد الباحثون أنَّ للنظام الدولي تعريفات عدّة ولا يوجد تعريف واحد له ، بل تصل درجة الاختلاف في التعارف إلى التسمية، فهناك من يسميه " النظام" ، وهناك من يسميه " النسق"، كما هو الشأن عند الدكتور محمد طه بدوي في كتابه إلى علم العلاقات الدولية، فقد عرف النسق الدولي بأنَّه " مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات" و عرّفه أيضاً "مجموعة من عدد الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى" ، وعرف جوزيف فرانكيل النظام الدولي هو " مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام"[22].

وبناءً على ذلك يمكن تعريف النظام الدولي هو مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة فيما بينها، وتشكل كلا متماسكا ، فأيّ تغيير في أحد العناصر يؤدي إلى التغيير في مجمل العناصر الأخرى، في النظام أو النسق بكليهما ، أمّا النسق فقد أصبح بهذا المعنى مستعملاً في تحليل الأوضاع والأحداث الدولية وطريقة التفاعل بين القوى والدول الكبرى على مستوى العلاقات الدولية، بحيث أصبح ادراك الأوضاع والتفاعلات الدولية لدى التحليل النسقي أو تحليل النظم يندرج ضمن نسق تفاعلي ، ويقوم على التفاعل الحاصل بين مجموعة الوحدات السياسية والاقتصادية المكونة لذلك النظام ضمن ما يسمى بشبكة العلاقات الناتجة عنه ، التي تخلق الترابط فيما بينهما.

فيرى " اناتولرابوورت" أنَّ النظام هو المجموع الذي يعمل كنتيجة للاعتماد المتبادل بين الأجزاء، ومن جهة ثانية ، فالنظام يتخذ أوضاع عدّة تجاه التفاعل والاستجابة مع محيطه ، فقد يكون النظام محكماً في التنظيم وقد يكون غير محكم في التنظيم، ويتخذ وضعاً مستقراً أو غير مستقر، وقد يكون نسقاً مفتوحاً أو نسقاً مغلقاً وهو الصلة السائدة في الأنساق التي تتناولها النظم السياسية والعلاقات الدولية، لأنَّ النسق مشكل من عناصر متفاعلة، على أساس أنَّ هذه التفاعلات تتمّ على مستويات فرعية عدّة ، لذلك يتمّ التعامل مع النسق بوصفه مشكلاً من نظم فرعية ونظم رئيسة، ولكل نظام حدود يتضمن شبكة من الاتصالات تسمح بتدفق المعلومات، ولكل نظام مجموعة من المدخلات والمخرجات[23].

ومن أكثر المفاهيم تداولاً فيما يخص حقل العلاقات الدولية هو مصطلح النظام الدولي التي يتداخل في الوقت ذاته مع مصطلح النظام العالمي، فالنظام الدولي يأتي بمعنى التفاعل بين الوحدات الدولية ، ويتألف من الدول والمنظمات الدولية ، وقد بدأت ملامح هذا النظام تظهر بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية ، وقيام نظم الثنائية القطبية ، وكان الدور الأهم في كلّ تلك المتغيرات الدولية قائماً على الدول ومكانتها ، والأثر الذي تؤديه على وفق ما تملكه من قوة وقدرة تستقطب من يتفق مع الايديولوجية المؤطرة لصورة القطب ، وتعادي من يخرج عن منظومتها الكلية وتستبعده ، وهذا حال النظام الدولي ابان الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي أي الرأسمالي والاشتراكي.

ويعدّ تفكك الاتحاد السوفيتي انذاراً ببداية مرحلة جديدة اطلق عليها اسم النظام العالمي الجديد ، كما صرح بذلك بوش الأب الذي أكد بأنَّه يحمل في طياته رؤية شاملة للعالم أبعد من الدول ، ويتجاوز الحدود ويلغيها ، فيدخل في هذا النظام كلّ فرد له قدرة على التأثير في الوحدات الرئيسة سيما وأنّنا نعيش في عالم ما بعد الموجة الثالثة ـ عصر التكنولوجيا التي أصبحت في متناول كلّ فرد ، وهذا ما أشر إلى الاحادية القطبية والهيمنة الدولية للولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما صرّح به "صموئيل هنتنغتون" بالقول " إنَّ النظام العالمي الجديد هو نتاج طبيعي لصدام الحضارات"، ويرى "بريجنسكي" أنّ " النظام العالمي الجديد ينطلق من التفوق الأمريكي وله ملامح خاصة تتضمن الأمن الجماعي والتعاون الاقتصادي والإقليمي والحرية التجارية إلى جانب السيطرة الامريكية على صناعة القرار الدولي"، وعلى هذا الأساس تمّ تعريف النظام الدولي أو النسق الدولي (بأنَّه نمط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعية الدول التي تتواجد عبر وقت معين) [24] .

إنَّ توالي الأحداث والتحولات الجوهري الذي مرّ به النظام العالمي بعد معاهدة وستفاليا 1648م مروراً بالقوة الصناعية والحربين العالميتين ، وما أعقبهما من حرب باردة ، ومن ثمّ أحداث 11سبتمبر/ ايلول وظهور ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب أدى إلى تغيير في شكل النظام الدولي، وتأسس نظام جديد هو توازن القوى، والتحالفات الدولية، وتحولات بنية النظام الدولي، وتصاعد التركيز على التمايز بين خصائص الاحادية القطبية والثنائية القطبية والتعددية القطبية ، وأنماط الاستقرار في النظام الدولي ، فقد جاء نمط جديد من العلاقات الدولية ، وإنَّ ما يحدث اليوم من تطورات وتداعيات بسبب تفشي

فيروس كورونا ، من محتمل أن يحدث تحولات في النظام العالمي بتعدد الأقطاب ، وهذا ما سنبحثه فيما يأتي:

ثالثاً: نظام احادي القطبية

إنّ احادية القطبية وضع تفرض فيه دولة واحدة أو قوة عظمى سلطتها على النظام الدولي ، كما يرى بعضهم أنَّ الولايات المتحدة هي من في هذا الوضع اليوم ، ومن أهم معالم النظام الدولي القائم على أساس القطبية الاحادية ظهور دولة واحدة على قمة الهرم الدولي من القوة والنفوذ والموارد والامكانات مالم تمتلكه غيرها من وحدات النظام، بالشكل الذي يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل المقاييس على بقية الوحدات الدولية الأخرى، وهذا النموذج القطبي يولد انطباعاً بأنَّ النظام الدولي يتخذ شكلاً هرمياً ، والدولة القطبية هي التي تعتلي الهرم وهي التي تقوم بتوزيع الفرص والأدوار على بقية وحدات النظام ، وتتدخل في شؤون الدول، وفي عصرنا الراهن نجد الولايات المتحدة تمثل نموذج القطب الاحادي[25]، وبعد أزمة الخليج الثانية وتفكك الكتلة الشرقية ومن ثم انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991م، وحدوث تحول جذري في النظام الدولي القائم ، فأول مرة منذ ذلك الحين يقطع النظام الدولي استناده إلى مرتكز تنظيم العلاقة بين اكثر من عنصر: دول تشكل أقطاباً في هذا النظام ، إمّا على نحو تعددي كما الحال في نهاية الحرب العالمية الاولى، أو بثنائية قطبية تولدت من تلك الحروب ، وانتجت الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة مقابل الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي، وبفعل غياب أحد الطرفين ابتدأ من عام 1991م انتقال النظام الدولي إلى حالة جديدة لم يشهدها من قبل هي حالة ترتكز على الاحادية القطبية التي انبثق منها نظام دولي جديد قوم على هيمنة دولة واحدة هي الولايات المتحدة[26].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ السبب الرئيس لظهور الاحادية القطبية هو انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة مروره بسلسلة من الحروب ، التي أدت إلى ضعف الامبراطورية الروسية ، الذي يعدّ بدوره أحد أطراف الثنائية القطبية، وقد أسهمت عوامل عدّة في انهيار الاتحاد السوفيتي منها : ما هو اقتصادي ، وسياسي ، وايديولوجي، وعلى هذا الأساس اختفى أحد أقطاب الحرب الباردة ، فحدث تغيير في ترتيبات القوى في العالم.

عرفت الاحادية القطبية في السنوات الاولى عالماً غير مستقر وأزمات دولية متلاحقة، فقد سجلت سلسلة من التراجعات الغربية الامريكية ، وبالتحديد مع دخول العالم

الالفية الثالثة ، بداية من الحربين الامريكيتين الكارثية في افغانستان والعراق ، وغرقت الولايات المتحدة في سلسلة من حروب لا نهاية لها ، على سبيل المثال (الحرب على الإرهاب) التي حددت كثيراً من الامكانات العسكرية ، وجعلت قدرة امريكا في التدخل العسكري في مناطق جديدة محددة وغير مؤكدة من النجاح ، مما أدى إلى نشوء عقيدة جديدة لإدارة الرئيس الامريكي باراك اوباما، فقد فضل خيار القوة الناعمة من تدخلاتها في الساحة الدولية على خيار الدخول العسكري، كلّ ذلك أتى متوازناً مع الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي ضربت الولايات المتحدة منذ عام 2008م ولا تزال آثارها قائمة في الاقتصاد الامريكي حتى الآن[27].

ونعيش اليوم في عالم مضطرب ومتغير ومتحول ، وفي حالة انعدام الوزن وفقدان الجاذبية، أي في مرحلة اللا استقرار، إذ يشهد الصعيد الدولي حالة المخاض الناجمة عن محاولات ارساء تموضعات جديدة لتوزيع القوة بين الفواعل المتصارعة داخل الساحة الدولية ، فحقبة ثنائية القطبية التي اتسم بها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى إحداث توازن واستقرار نسبين في ذلك النظام، إذ انقسم العالم في مدة تقارب نصف القرن إلى قوتين رئيسيتين : غربية ، وشرقية ، وكانتا متصارعتين ، ولكنهما متوازيتان مع كلّ ذلك. ولكن عندما انهارت المنظومة الثنائية القطبية انهار التوازن الناظم للعلاقات الدولية، ليتبقى منه الكتلة الغربية بقيادة قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة، وانساب معها النظام الدولي تلقائيا ليجد نفسه في مرحلة احادية القطبية الدولية[28].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إنَّ مخلفات النظام الاحادي القطبية أصبحت فيه الولايات المتحدة هي القوة العالمية المسيطرة والمهيمنة على السياسات العالمية ، وأصبحت صاحب القرار في معظم الدول الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: نظام الثنائية قطبية

مرَّ العالم فيما مضى بتجربة نظام الثنائية القطبية في مرحلة الحرب العالمية الثانية عام 1945م ، إلى نهاية الحرب الباردة ، وتميز هذا النظام بوجود قطبين متصارعين على فرض الهيمنة والنفوذ حول العالم وهما: (الولايات المتحدة الامريكية الكتلة الغربية– والاتحاد السوفيتي الكتلة الشرقية)، لذلك فقد عرف النظام الثنائية القطبية على أنَّه " نظام دولي يعتمد على توازن القوى بين قوتين عظمتين، ويعتبر أحد خيارات الأنظمة الدولية

المستقرة"، ويتميز نظام ثنائي القطبية بوجود مركزين كبيرين للقوة، إمّا دولتين عظميتين أو تحالفين كبيرين يسيطران على السياسة الدولية[29].

إنَّ نظام ثنائية القطبية تتساوى فيه دولتان أو مجموعة من الدول في القوة، وكثيراً ما يستعمل هذا المفهوم للدلالة على مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من أنَّ هذه التسمية مضللة فيما كانت هاتان القوتان العظيمتان أقوى من كلّ الدول الأخرى ، فأنَّهما لم تتمتعا بمقدار قوة متساو بينهما، فالقطب السوفيتي كان أضعف بكثير من خصمة من الناحية الاقتصادية ، على الرغم من قدرته في الدخول بسباق تسلح نووي مستديم مع خصمة ، فالدول ليست متساوية ولا متعادلة القوى بسبب مقايس كثيرة منها (القدرة التقنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية البشرية) ، مما تؤدي إلى تميز دول عن غيرها، وإذا كانت هذه القدرات تتنوع بين كتلتين متنافستين، فإنَّ النظام الدولي في هذه الحالة يأخذ شكل ثنائية القطبية، وعليه فإنَّ الثنائية القطبية هي أحدى صور النظام الدولي التي توزعت فيها امكانات العالم الفاعلة من القوة الضاربة بين كتلتين متنافستين يقود كلّ منهما دولة قطبية ، وتجتمع أكثرية القوى الكبرى والوحدات السياسية حول مركزين قياديين ، إذ تقوم علاقات تنافسية صراعية بينهما، فكلّ قوة تحت هذا النظام تسعى إلى أن تكون على درجة من القوة لا تصبح تحت رحمة القوى القطبية الاخرى، وتطبيقا لهذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي على أنَّهما دولتان هامتان في المجتمع الدولي حتى عام 1991 انهيار الاتحاد السوفيتي[30].

وكثر الحديث بين المفكرين حول انتقال القوة في العالم من مراكزها في دول الغرب إلى دول الشرق ، فقد بدأت تظهر قوة دولية جديدة منافسة إلى القوى التقليدية، ويرجح بعض الباحثين أن تكون الصين هي المنافس الأقوى أمام الولايات المتحدة ، كإحدى الدول الصاعدة والساعية للحصول على المزيد من السلطة في النظام الدولي، فقد يرى يان شيتونج أنَّ " نظام الثنائية القطبية في طور التشكيل مشيراً إلى اتساع الفجوة بين الصين والولايات المتحدة من جهة والدول الأخرى من جهة ثانية" ، ولا يشبه النظام الثنائي بين الولايات المتحدة والصين نظام الثنائية القطبية الذي كان سائداً أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فقد تمحور ذلك النظام في حينه حول احتواء القوة السوفيتية، أمّا النظام الثنائي الحديث فيقوم على أساس إعادة التوازن، وراح يتناول الباحثون أنَّ صعود الصين صعود سلمي ، يشمل حدوث تطورات في مركز هذه القوة الجديدة في

النظام الدولي ، وأنَّها ستقوم باستغلال الاختلاف الايديولوجي بينها وبين الدول الأخرى للبحث عن السلام والتنمية والتعاون مع جميع دول العالم ، بينما يرى الآخرون أنَّ صعود الصين ليس بالإمكان ان يكون صعوداً سلمياً، وإنّما ستقوم باستغلال قوتها الاقتصادية في بناء قوة عسكرية تنافس الولايات المتحدة بهدف توسيع نفوذها في منطقة آسيا ، وجعلها منطقة تتبع للنفوذ الصيني، وتسعى أيضاً للهيمنة الاقليمية وإخراج الولايات المتحدة من آسيا[31].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ نظام ثنائي القطبية هو نظام يقوم على أساس التوازن بين قوتين عظمتين ، أمّا النظام الثنائي الحديث فأنَّه يقوم على أساس إعادة التوازن بين الدول العظمى ، وكما يحدث اليوم التنافس الشديد بين الولايات المتحدة والصين ، وأنَّ الصعود الصين الاقتصادي وسيطرتها على معظم دول العالم اقتصاديا هو كما حدث في ظِل جائحة كورونا، توسع الصين وتغلغلها في المنطقة سوف يتجه العالم نحوها بدلاً عن الغرب .

المبحث الثاني: أزمة كورونا وأثرها في تغيير بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية

المطلب الأول: أزمة كورونا وأثرها في المجتمع الدولي

إنَّ انتشار فيروس كورونا له تأثير في أصعدة عدّة : منها الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية، ولم تقتصر تداعيات هذا الفيروس على صعيد واحد ، وإنّما شملت الأصعدة كافة ، وامتدت إلى مجالات مختلفة ومنها العمل ، وفقَدَ كثير من العمال والعاملات فرص عملهم ، وأكثر القطاعات تضرراً في هذا الشأن هو القطاع غير المنظم ، فضلا عن التدهور الصحي الذي أخذ بالتدهور يوما بعد آخر، أمّا الوضع سياسي فأخذ بالتأزم في الدول كافة ، وهذا ما سوف يتمّ توضيحه على النحو الآتي :

أولاً: أثر الأزمة على الصعيد الصحي

ظهر الوباء القاتل الذي عرف باسم كورونا، ثم باسم كوفيد 19- في ديسمبر 2019 في منطقة (وهان) بالصين ، وكان في طور التصنيع في مصانع المدينة ذاتها ، ولكن لسبب ما ، ولسوء الاستخدام أم لعدم توفير المناخ المناسب لتصنيع هذا الفايروس ، انتشر سريعاً في جميع أنحاء العالم وقد هدد الحياة البشرية، وهو فيروس حيواني المنشأ، كما

هو الحال مع الجوائح السابقة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة(سارس)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)، ويمكن لفيروس كورونا الانتشار بسهولة، حتى ولو لم تظهر الأعراض على المصابين به ، وهذا الأمر يعقد اكتشاف الحالات ، ولا يعطي دافعاً لكثير من الأشخاص المصابين للحد من مستوى نشاطهم ، وتتركز الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في كبار السن والضعفاء من الناحية الطبية، ومن ثم قد يخلف آثاراً خارجية سلبية تمثل في المواقف والسلوكيات المتخذة من جانب الشباب تجاه المسنين ، والتجاذب بين رفاهية الغالبية المنتجة ورفاهية الفئات الأشد ضعفاً ومعاناة.

وتشهد المدن أسرع وتيرة لانتشار الفيروس، إذ تجمع بين كثافة النشاط الاقتصادي والكثافة السكانية، وتشير الشواهد الأخذة في الظهور إلى أنَّ أنماط الوفيات متسقة مع الحرمان الاقتصادي، وذلك لعدم مقدرة الفقراء في كثير من الحالات على تحمل أعباء الالتزام بالتباعد الاجتماعي، ويضاف إلى ذلك أنَّ حالة الفقر الصحية وعدم قدرته على الحصول على الرعاية الطبية ربما كانت سيئة في الأساس[32].

يبدو أنَّ قياس الخسائر البشرية امرا ممكنا وذلك بوضع تصوراته بسهولة ، فهناك تقارير يومية تصدر عن كثير من المنظمات العالمية والدول على المستوى المحلي حول الموقف الوبائي لديها، وعلى الرغم من كلّ ذلك إلّا أنَّ كثيراً من علماء منظمات الصحة العالمية ونتيجة لتجارب سابقة مثل أزمة فايروس سارس وسارين وغيرها، اتضح لهم فيما بعد أنَّ الأضرار البشرية فاقت أضعاف توقعاتهم ، مع العلم بقيت هناك حالات غير منظورة وغير مسجلة لدى السلطات الرسمية، وقد أعرب كثير من الخبراء في هذا الاتجاه عن قلقهم من حدوث كارثة إنسانية أكبر من تجارب السابق ، سيما وأنَّ فايروس كورونا انتشر أسرع من الأمراض السابقة الذكر ، ولم يترك فسحة من الزمن لمواجهته، لذلك يتوقع كثير من خبراء الكوارث أن تكون نتائج هذا الوباء كارثية على المستوى البشري والإنساني[33].

وكشفت أزمة الفايروس عن مدى الضعف والقصور الذي تعاني منه المؤسسات الدولية منها (منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية)، من حيث قياس مدى فاعلية دورها في إدارة الأزمات الدولية ومدى استيعابها لحجم المخاطر والتحديات المستجدة في منظومة الكونية، وبالفعل إنَّ هذا الوباء الكارثي كشف قصور دور تلك المنظمات وتحديداً الصحة في مواجهة هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين، سيما وأنَّ منظمة الصحة العالمية ، التي تأسست في عام 1948م هي إحدى الوكالات المتخصصة في الأمن الصحي ، التي

تهدف إلى تعزيز الصحة الجيدة وحمايتها في أرجاء العالم جميعاً ، لكن هذه المؤسسة فشلت في كثير من الاختبارات ولاسيما في شق الأمراض الوبائية، وذلك بسبب عدم استجابتها السريعة للأزمات الصحية العالمية، حيث ظهر لجميع العالم في ظِل هذا الفايروس الخطير مدى تردد والتناقص في تقديم البيانات ، واتخاذ القرارات من لدن المنظمة، والأكثر من ذلك تقديم معلومات خاطئة حول الارشادات من هذا الوباء والتي يجب على العالم الالتزام بها هذا من جانب ومن جانب آخر فيما يخص التجارب الخاصة ببعض الادوية العلاجية لهذا المرض الفتاك، فضلاً عن الخلل في اعطاها للمعلومات غير دقيقة حول اللقاحات المحتملة، وعلى هذا الأساس واجهت المنظمة انتقادات شديدة اللهجة حول سوء تدبيرها لهذه الجائحة العالمية ومن عدة دول وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، التي قررت سحب تمويلها والتي كان تعد اكبر مساهم في تمويلها أي ما يقارب 400–500 مليون دولار سنوياً، فقد قام رئيس ترامب بتوجيه اتهام لها تحت خط نظرية المؤامرة مع الصين في شأن التغطية على انتشار هذا الوباء، وأيضاً ارتكابها لأخطاء قاتله بتركيز اهتمامها على الصين ، ووضع تقتها المفرطة بها، وتضليل الولايات المتحدة فيما يخصّ المعلومات حول انتشار الوباء، فضلا عن سوء إدارتها للأزمة[34].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ مثل تلك المؤسسات (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة) أي مؤسسات إقليمية ودولية أثبتت عجزها في التصدي لتلك الأخطار التي تهدد الامن والسلم الدوليين، وعدم قدرها في وضع خطط استراتيجية لمواجهة هذا الوباء ، فقد انحصر دورها في رصد الحالات المرضية وإعطاء حصيلة غير دقيقة للمصابين بهذا المرض، لذلك يجب إعادة النظر في تلك المنظمات ويجب أن تكون أكثر كفاءة واستجابة للأزمات الدولية المفاجئة والطارئة.

وكان هذا المشهد الذي أرعب العالم كله، فانتشر الفايروس في كلّ أقطار العالم تقريبا في ثلاثة أشهر فقط من التعرف عليه، وفي أقل من أربعة اشهر بلغ عدد المصابين في أنحاء العالم نحو مليوني مصاب، وبلغ عدد الوفيات نحو مئة الف نسمة، وأصيب البشر بحالة من الرعب ، وقد اجبرتهم السلطات على البقاء في المنازل ومنع التجوال إلّا في الحالات الضرورية، وترتبت على ذلك آثار كارثية سواء كان على الاقتصاد العالمي وعلى انهيار في أسواق المال العالمية وانخفاض بأسعار النفط وتوقف الصناعة ، وفقدان كثير من الوظائف وعلى القطاعين العام والخاص[35].

وتتعامل الدول الغنية بمهارة وكفاءة مع الكواثر والمخاطر التي تجتاح العالم، ولها المقدرة على حماية مواطنيها من الأخطار والكوارث ، التي تحدث فجأة ، لكن الواقع أثبت على العكس من ذلك من حيث إنَّ الصين التي يسكنها ما يقارب المليار ونصف نسمة ، فكانت نسبة المصابين بالفايروس متدنية بالمقارنة مع الدول الاوربية الأخرى، عندما وصل عدد المصابين بالفايروس مليون شخص يوم 2 ابريل 2020م، وصل عدد الوفيات 52 ألف نسمة، وكانت مساهمة الصين حوالي 8% من حجم المصابين، و6% من حجم الوفيات، حيث وصل عدد المصابين في الولايات المتحدة 27%، وايطاليا12%، واسبانيا11%، ، إذ أضيفت نسب المصابين في كلّ من المانيا وفرنسا وبريطانيا تصل نسبة المساهمة هذه البلدان 68% و73% في عدد الوفيات[36].

وطبقاً لإحصائيات جامعة جون هوبكنز الامريكية، فقد تجاوز عدد الاصابات في العالم سقف المليونين في منتصف نيسان/ ابريل من عام 2020م على مستوى العالم، فيما تجاوزت الوفيات (148) الف نسمة، مسجلة نسبة تقرب من 7%، فيما اقترب عدد الاصابات من (700) الف نسمة، واقترب عدد الوفيات من 34 الف نسمة. ليسجل نسبة تزيد على 5% في الولايات المتحدة الامريكية، كما تشير التوقعات إلى أنَّ عدد الوفيات في الولايات المتحدة سيصل إلى أكثر من 60 الف حالة بحلول اب/ اغسطس من العام ذاته ، وهذا ما ادى إلى موجة من الانتقادات الحادة والمتسارعة لإدارة الحكومة الامريكية ، وتحملها مسؤولية ذلك بسبب الاهمال وعدم استباق الأوضاع وتهيئة الخطط اللازمة لتفادي نتائج الجائحة ، وقد عبر عن ذلك الفيلسوف الامريكي و اللساني نعوم تشومسكي بقوله " كان يمكن تفادي خطر انتشار الوباء بسبب توفر معلومات عنه، وصلت منظمة الصحة الأممية منذ نهاية العام الماضي ، ولكن الولايات المتحدة تجاهلت الأمر، وتبعتها كلّ من بريطانيا والمانيا، فيما اتخذت دول أخرى مثل الصين، وكوريا الجنوبية وتايوان، وسنغافورة إجراءات محددة بغرض الوقاية"[37].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ زيادة نسبة الإصابات والوفيات في هذا الوباء في الولايات المتحدة، أدت ادى إلى زيادة هلع العالم ؛ لأنَّ العالم جميعاً ينظر إلى القطاع الصحي الامريكي أنَّه الاكثر تقنية وتطور فضلاً عن إصابات شخصيات معروفة متمثلة بالوزراء ورؤساء الدول، مما أسهم بزيادة القلق والخوف ، فهذا الفايروس يقتحم الجميع ، ولا يميز بين مجتمع متطور و غير متطور.

ثانياً: أثر الأزمة على الصعيد الاقتصادي

شهد العالم كثيرًا من الضربات الاقتصادية والأزمات وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وامتد أثرها لمعظم اقتصاديات دول العالم، وعلى الرغم من شدة تلك الأزمات إلّا أنَّها لم تغير في النظام الدولي القائم بالمقارنة بالأزمة الحالية مع التأكد على اختلاف تداعياتها، فالركود الاقتصادي أو الأضرار الاقتصادية بشكل عام لن تكون ملازمة لدولة بعينها ، وإنَّ توقف حركة التجارة في عالم متشابك اقتصادياً نتيجة لسيطرة العولمة الاقتصادية ، جعل الخسائر الاقتصادية المستقبلية واقعة على كلّ دول العالم من دون استثناء، وهكذا ستكون القضية الأهم هو تحديد مدى حدة هذا الانكماش الاقتصادي والنتائج المترتبة عليه هذا من جانب ، ومن جانب آخر لا يمكن إنكار تأثير الأوبئة على مجرى الأحداث السياسية والاقتصادية، وإن كانت ليست العامل الرئيس لتغيرات القوى أو سقوطها عبر التاريخ، فهي عامل ضمن عوامل عدة تسبب بتلك التغيرات ، فللأوبئة تأثيرات فورية وطويلة الأمد ، فهي تؤثر وتضر في الوقت نفسه في الحياة الاقتصادية لأمة ما ، ولسنوات عدّة قادمة ، لذلك فالأوبئة عامل أساس من العوامل التي تجعل التغييرات أساسية في الحياة البشرية بصورة عامة ، فالطاعون قتل نصف سكان العالم، فبالتأكيد أثر كثيراً في الاقتصاد العالمي ، وكان سبباً لمجيء الثورة الصناعية، لذلك فالأوبئة لها آثارها الواضحة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومنها ما يحدد نتائج الحروب ، ومنها ما كان جزءاً لبداية الحروب[38].

فالصراع التجاري الحالي بين الولايات المتحدة والصين ليس بالجديد، فقد امتدت جذوره إلى المحاولات السابقة الكثيرة للإدارات الامريكية المتعاقبة في معالجة مشكلة العجز التجاري المتفاقم لصالح الصين، بدأت تلك التوترات التجارية في مارس 2018، عندما طلبت الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية إجراء مشاورات مع الصين بشأن بعض التدابير الصينية التي ترى الولايات المتحدة أنَّها تقوض حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وفي منتصف عام 2018 رفعت الولايات المتحدة الامريكية شعار (السعي إلى تحقيق تجارة عادلة بين الطرفين)، فعلى هذا الأساس قامت الإدارة الامريكية بفرض رسوم كمركية جديدة بمتوسط 25% وذلك على الواردات الصينية بقيمة 35 مليار دولار تشكل حوالي 820 منتجاً صينياً ، على سبيل المثال (السيارات وقطع غيار الطائرات وأجهزة الكومبيوتر)، مما دفع الجانب الصيني إلى تصنيف مبدأ المعاملة بالمثل ، وفرض رسوم

مماثلة على الصادرات الامريكية ، فقد فرضت رسوم كمركية على الواردات بقيمة 110 مليار دولار على المنتجات الامريكية واستهدفت المواد (الكيمائية والفحم والمعدات الطبية) مع رسوم تتراوح بين (5% و25%)، إلّا أنَّ تعثر وصول الطرفين إلى اتفاق تجاري يعدّ بمثابة شرارة البدء في الحرب الدائرة حالياً[39]، وفي اليوم الذي انتشر فيه فيروس كورونا السريع القاتل تعطلت المراكز الاقتصادية العالمية ، وأخذت آثاره السلبية بالامتداد إلى المنطقة العربية ، بحيث تحاول مختلف الحكومات الخروج من هذا المأزق باعتماد برامج انعاش اقتصادي، إلّا أنَّ الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا الجديد عدّة وعميقة ، فمن المتوقع تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي نتيجة ثلاث قنوات رئيسة :

1- يتأثر جانب العرض بسبب تعطل الانتاج : يتأثر القطاع الصناعي بتوقف الانتاج، فقد ضرب الفايروس مركز الانتاج الصناعي العالمي شرق اسيا ، وكذلك الحال في الولايات المتحدة الامريكية والمانيا، هذا مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية ، فتوقف الانتاج في الدولة الموردة يؤثر مباشرة في الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الطلب العالمي ، وكذلك التجارة العالمية [40].

2- يتأثر جانب الطلب عالمياً ولاسيما في قطاعي السياحة والصناعة الترفيهية: إنَّ الآثار السلبية المترتبة على اندلاع الفايروس خسائر بشرية مباشرة في شكل الأعداد المتزايدة من الوفيات والاصابات بالفايروس، التي تمتد لتشمل كثير من الآثار الاقتصادية الوخيمة ، التي تنذر بمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد، وهذا ما جعل الدول تتخذ كثيراً من الإجراءات غير المسبوقة مثل (إغلاق الحدود ، وتعطيل المطارات ، وحظر التجوال)، وذلك محاولة للحد من انتشار الفايروس ، فقد أشارت منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة أنَّ من المتوقع أن يخسر الاقتصاد العالمي حوالي تريليون دولار امريكي على اقل تقدير، وأن يتراجع النمو العالمي إلى اقل من 2,5 % ، وأن تدخل مجموعة كبيرة من الدول في موجة كساد بسبب انتشار هذا الفايروس اللعين ، وذلك لأنَّ القطاع السياحي وصناعة الترفيهية المتمثلة بـ (دور السينما والمسرح) من اكثر القطاعات المتأثرة سلباً على جانبي العرض والطلب في الفيروس، كإجراءات طبيعية لمنع السفر واغلاق المطارات والاماكن الترفيهية، جاء نتيجة لعمل احترازي من تفشي الوباء، فقد اشارت

منظمة السياحة العالمية إلى التقديرات الاولية التي تسببت بخسائر تقدر بحوال 30–50 مليار دولار امريكي من عوائد السياحة [41].

3– انتشار هذه الآثار عالمياً نتيجة لانتقال الفايروس عبر الحدود: إنَّ انتشار الفايروس أثر بصورة مباشرة في التجارة العالمية أي بمعنى أثر على الاقتصاد الصيني ، إذ يعدّ من أهم الشركاء التجاريين لمعظم الدول، وحسب بيانات منظمة التجارة العالمية (WTO)، تعد الصين منذ عام 2008م اكبر مصدر وثاني اكبر مستورد في العالم للكثير من السلع ومنها النفط والحديد الخام، وبناءً على ذلك فإنَّ تراجع النشاط الاقتصادي للصين من المتوقع أن يؤثر كثيرا في حجم التجارة العالمية[42].

أمّا المنطقة العربية فقد أخذ الفايروس بالانتشار ، على الرغم من أنَّ بعض الحكومات العربية اتخذت إجراءات حاسمة تجنباً لانتشار الوباء ، مما أثر كثيرا في الوضع الاقتصادي وتحديداً الدول التي يعتمد اقتصادها على صادرات النفط والسياحة ، فقد تأثرت الاقتصادات العربية سلبا ، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي ، فالدول العربية منفتحة اقتصاديا ومتصلة بالاقتصاد العالمي بكثير من القنوات أهمها النفط والسياحة، ولاسيما في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول العربية من انقسامات سياسية وصراعات عسكرية كما في (سوريا والعراق وليبا واليمن)، وإنَّ هذا تأثير ليس في هذه الدول فحسب ؛ بل في دول الجوار الإقليمي أيضاً ، فضلا عن ذلك أخذت أسعار النفط بالهبوط ، فوصل سعر البرميل الواحد اقل من 30 دولار للبرميل ، وهذا الانخفاض الشديد لم يسبق أن حدث في السابق، أمّا السياحة فقد توقفت حركة السفر الواردة والصادرة إلى الدول العربية ، وذلك للحد من انتشار الفايروس، وهذا ما يأثر مباشرة في المساحة المالية المتاحة لهذه الحكومات في حال الدخول في كساد اقتصادي[43].

يتضح مما سبق أنَّ انتشار فايروس كورونا في كلّ أرجاء العالم أخذ يتزايد يوماً بعد يوم ، مما اضطرت السلطات الدول اتخاذ إجراءات سريعة من أجل الحد من انتشاره منها : البقاء في المنازل ، وحظر التجوال إلّا عنده الضرورة القصوى ، مما أثر ذلك في الاقتصاد العالمي، ومن ثَمَّ توقف الصناعات وانهيار أسواق المال العالمية ، وانخفاض في اسعار النفط لم يشهد لها مثيل منذ السنوات السابقة، وأخذت الأزمة تتفاقم يوما بعد آخر ولمدة غير معلومة ، ومن الممكن أن يتعرض الاقتصاد العالمي إلى حالة من الركود والكساد العالمي يفوق الكساد العالمي الذي حدث عام 1929م ، وهذا بات يبعث على

التخمين بدرجة كبيرة أنَّنا أمام نفق ركود اقتصادي غير معلوم التوجه ، مما قد يؤدي إلى إصابة النظام الاقتصادي العالمي الهش بالعطب، أمّا على صعيد العلاقات السياسية فإنَّ النظام سيتعرض إلى تصدع واضح مع تفاقم الأزمة بين الصين والولايات المتحدة ، مما يؤدي إلى إعادة توزيع تعبئة الموارد للصراع العالمي على نحو مختلف.

المطلب الثاني: المتغيرات في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية

شكل فيروس كورونا أزمة على مستوى النظام الدولي، نتيجة انتشاره الواسع من بؤرة محلية (الصين) إلى بؤرة عالمية ، ومن ثم انتقل إلى دول العالم كافة ، وأدى هذا الوباء إلى صدمة عالمية لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، لكونه هدد الاستقرار العالمي بحيث أدى إلى إغلاق العالم جراء فرض حالة الطوارئ والحجر الصحي، وحدوث تغييرات في شكل النظام الدولي، مما أدى إلى تأثير كبير في مجال العلاقات الدولية، وهذا ما سنبحثه فيما يأتي :

أولاً: المتغيرات الأولى بعد ظهور فايروس كورونا

إنَّ مفهوم النظام الدولي " مصطلح يطلق على الظواهر والعلاقات والبنى الاجتماعية بما يعيد تبلورها وانتظامها في قواعد ومصالح وقيم واتجاهات متمايزة، ويتضمن النظام سياسياً مبادئ واجراءات ومؤسسات واجهزة تنظيمية تعمل لتحقيق هدف أو مصلحة ما"[44]، وهناك من يعرف النظام الدولي على أنّه "الاطار المؤسسي والدبلوماسي السياسي والقانوني النظام للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة"[45].

وأبدت وسائل الاعلام والمراكز البحثية اهتماماً بالنظام الدولي بعد التحولات التي سيفرضها هذا الوباء، فعادة بعد كلّ جائحة كونية تحدث تحولات في الأنظمة السياسية والاقتصادية ، ولاسيما عقب الحروب أو الانقلابات أو الأوبئة، وقد أشار الكاتب الفرنسي جاك اتالي إلى أنَّه " أدت الأوبئة الكبيرة في العالم إلى تغيرات أساسية في التنظيمات السياسية للأمم، وفي الثقافات التي تكمن وراء هذه الأنظمة"، وهناك كثير من آراء الكتاب والباحثين التي تبين ما سيحدث من تغيير في النظام الدولي ، بينما أشارت آراء أخرى بعدم حدوث تغيير في النظام الدولي، فالرأي الأول يرى أنَّ التغيير قادم بلا شك ، وأنَّ النظام العالمي القائم قبل الجائحة لن يكون مثلما بعد الجائحة ، فقد أخذت وسائل الاعلام تتناقل تصريحاً لوزير الخارجية الامريكي هنري كسنجر يقول" كورونا ستغير العالم إلى الابد"، فقد أخذ كلام الوزير شيئاً من الجد ؛ لأنَّه واحد من السياسيين الكبار ، وأسهم في رسم السياسية

الامريكية عبر منصبه، لذلك أخذ كلامه كثيراً من الاهتمام وبنيت عليه كثير من التحولات في العلاقات الدولية، لكن الخلاف ظل القائم بشأن شكل هذا التغيير وطبيعته، وبالتأكيد حول اتجاهاته الرئيسة وهنا توجد ملاحظتان هامتان هما:

الأولى: هي إنَّ الوقائع الساخنة تترك في العادة تأثيرا كبيراً وواضحاً في اتجاهات التفكير والاستنتاجات الأولية فلا ننسى أن المشهد قدَّم الصين منتصرة في مواجهة الجائحة ، وإنَّ الوضع الصحي يكاد ينهار في بعض دول.

الثانية: إنَّ الانحياز الايديولوجي يترك أثراً لا يمكن انكاره في توظيف معطيات محددة للخروج بنتائج تخدم التوجه الايديولوجي في الأساس(46).

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ جائحة كورونا ستمثل نقطة تحول في النظام العالمي أي المقصود تحول في طبيعة النظام وليس تحول النظام، وهذا يعني أنَّ العالم سيشهد حالات متعسرة في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية، وعليه سيشهد العالم ولادة نظام جديد ومختلف عمّا كان قبل الجائحة ، أي سيفقد موازين القوى التي كانت تفرض فلسفتها في السابق مع بقاء الافتراضات مفتوحة وأكثر صعوبة من السابق لكونها غير محددة المعالم.

وكشفت هذه الجائحة العالمية الضعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر والأزمات، فقد عجزت معظم الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية والاقليمية ، إلّا أنَّ الأمر الذي يضع فرضيات ظهور مؤشرات حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظِل التجاذبات التي تشهدها علاقات كثير من الدول ، وعلى رأسها العلاقة المتوترة بين واشنطن والصين، فقد أظهر هذا الموضوع كثيراً من الفرضيات حول التوازنات الدولية في ظِل أزمة فيروس كورونا، فهناك من أقر أم مراكز النفوذ والقوة ستتحول من الغرب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية إلى دول آسيوية على رأسها الصين، نتيجة ما أسموه نجاحها في تدبير أزمة كورونا في مقابل سوء التدبير وضعف الاستجابة الذي رافق الإدارة الأمريكية وكثير من الدول الاوربية، وهذا ما أكده ستيفان والت، الذي أيد فرضية انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب إلى أسيوية، والسبب بذلك يعود على قدرة هذه الدول على النجاح بالسيطرة على الفيروس وذلك بنهج استراتيجية فعالة في التعامل مع الأزمة، وهذا الأمر سيودي إلى تقوية

مكانتها ومركزها داخل النظام الدولي، في مقابل ضعف التعامل مع هذه الجائحة الفجائية من جانب الغرب والذي شهد أعلى معدلات الاصابة على مستوى العالم[47].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ القوة الآسيوية وفي قمتها الصين مصممة على اكتساب مركزية جديدة في النظام العالمي الجديد، وذلك بسيطرتها على الأزمة الجائحة عبر قدرتها على الضبط الاجتماعي، على العكس من دول الغرب التي لم تستطع السيطرة على الجائحة ، وتكبلت بخسائر كبيرة ، وهذا ما أدى إلى التنافس بين امريكا بوصفها القوة المهيمنة والصين بوصفها القوة الصاعدة، ومن المحتمل تشديد وتيرة الجدال ومن ثَمَّ الصدام بين القوتين .

عملت الصين على إطار التوازنات الدولية بمحاولة لتقوية نفوذها الاستراتيجي باعتمادها دبلوماسية وهي قيامها بتقديم مساعدات طبية لعدة بلدان ومن ضمنها ايطاليا، في الوقت ذاته لم تستطيع الولايات المتحدة تقديم المساعدات إلى ايطاليا ولا اي دولة من دول العالم، وبذلك حاولت الصين تعزيز صعودها مستفيدة من أزمة الولايات المتحدة بفقدانها السيطرة على الفيروس ، والحد من انتشار، فضلاً عن فشل الاتحاد الاوربي في معالجة الأزمة[48]، ومن الواضح ان سنة 2020م هي سنة منعطف ذات تاريخ واضح ، وذلك لأنّها وضعت أمن الصحة العالمية أمام منعطف في مسار المنظومة الكونية، لأنَّ التجارب السابقة قد علمت أنّه مع كلّ جائحة ، ومع كلّ حروب مدمرة تسقط أنظمة تدير علاقات دولية ، وتولد أنظمة جديدة يؤرخ لها كقطائع في مسار تطور البشرية ، لذلك ناقش معظم المحللين الدوليين وضع العالم بعد انتهاء الجائحة والمتغيرات الجديدة فيه ، إذ سيتعرض النظام العالمي إلى حالة من الاهتزاز ، وعدم الاستقرار والركود والداخلي على مستوى العلاقات الدولية ، فقد أعرب رئيس معهد بروكينغز " جون الين" عن اعتقاده بأنَّ " التاريخ كما هو معهود دائماً سيكتبه المنتصرون أثناء أزمة كورونا موضحاً أنَّ كلّ بلد وبشكل متصاعد كلّ فرد، يواجه التداعيات الاجتماعية لهذا الوباء وبطرق جديدة ذات مفعول قوي"، وقال ايضاً إنَّ " الدول التي ستصمد بوجه الوباء وبفضل أنظمتها السياسية والاقتصادية الخاصة، وكذلك من منظور الصحة العمومية، ستتفاخر بنجاحها على حساب البلدان التي ستواجه تداعيات مختلفة ومدمرة"[49].

ثانيا: المتغيرات المستقبلية في ظِل استمرار المواجهة مع الوباء العالمي

وضعت الجائحة كورونا تحديات هائلة لا تقتصر على الصحة فحسب ؛ بل أصبحت كمحطة للانعطاف في مسار المنظومة الكونية ؛ وذلك لإنَّ التجربة قد عملت مع كلّ جائحة ومع كلّ مواجهات حروب مدمرة تسقط أنظمة تدبير علاقات دولية وتولد أنظمة جديدة يؤرخ لها كقطائع في مسار تطور البشرية ، وقد اتضح اليوم أنَّ عام 2020م هو عام انعطاف من ذات المستوى في التاريخ ، لذلك يناقش معظم المحللين الدوليين الوضع حول العالم بعد انتهاء هذه الجائحة والتغيرات المصاحبة لها، بحيث سيتعرض النظام العالمي إلى حالة من الاهتزاز وعدم الاستقرار داخليا على مستوى العلاقات الدولية.

وقد أكد رئيس المعهد بروكينغز " جون الين" عن اعتقاده " أنَّ التاريخ سيكتب المنتصرون أثناء أزمة كورونا موضحا كلّ بلد وبشكل متصاعد كلّ فرد يواجه التداعيات الاجتماعية لهذا الوباء وبطرق جديدة ذات مفعول قوي ، وقال إنَّ البلدان التي ستصمد بوجهة الوباء وبفضل انظمتها السياسية والاقتصادية الخاصة، كما من منظور الصحة العمومية ستتفاخر بنجاحها على حساب البلدان التي ستواجه تداعيات مختلفة ومدمرة" ، فضلا عن ان هذه الأزمة تنذر بإعادة ترتيب بنية القوى الدولية وبطريقة لا يمكن تخيلها وان جائحة كورونا ستواصل تأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي، وسيرفع من حجم الخلافات بين الدول[50]، فقد جاءت جائحة كورونا على عالم يعج بالتغيرات والتنافس عبر تشكيل ملامحه الجديدة ، مما جعل الأمر بعضهم يعدّ جائحة كورونا ذاتها ضمن أدوات التنافس والصراع، بين الدول الصاعدة والدول العظمى بالعالم، وقد كان لهذا النظام تبعاته على النظام الاقليمي العربي، فقد أصبحت المنطقة العربية ساحة للتنافس بين القوى العظمى والكبرى المتصارعة للظهور داخل النظام العالمي الجديد ، وظهر ذلك التنافس في أكثر من دولة عربية، وعلى هذا الأساس يتضح انعكاس تغيير النظام العالمي ، وما يشهده من مرحلة مخاض على التفاعلات بالنظام الاقليمي العربي ، ومدى تأثير أزمة كورونا على بنية النظام العالمي ، وانعكاسات ذلك على التفاعلات بالنظام الاقليمي العربي[51] ، فتصنف جائحة كورونا ضمن الأحداث المفصلية ذات التأثيرات العالمية الجوهرية وان من الصعب تخيل تداعياتها على المدى البعيد على الرغم من اتفاق كثير من المتابعين على ان عالم ما بعد كورونا سيكون مختلفاً لما قبلها بصورة واضحة، وتبدو الملامح الأولية لهذا العالم قيد التشكيل وعلى النحو التالي:

1- إعادة ترتيب النظام الدولي انطلاقاً مما قاله " جون الين" إنَّ التاريخ سيكتبه المنتصرون ، وإنَّ الدول التي ستتمكن من استيعاب أزمة كورونا ، وخفض حجم الخسائر ، وتحمل تكلفة انتشار الفايروس (اقتصاديا ومجتمعياً) سوف تتمكن من الصعود في صدارة النظام العالمي ، مقابل ذلك تراجع مكانة الدول التي ستتكبد من استيعاب أزمة كورونا ، وخفض حجم الخسائر ، وتتحمل كلفة انتشار الفايروس اقتصاديا وصحيا واجتماعياً ، وتمكن من الصعود إلى صدارة النظام العالمي، مقابل ذلك ستتراجع مكانة الدول التي ستتكبد بالخسائر المادية والبشرية ، التي لا تمتلك طاقة مادية تمكنها من إعادة بنائها ، وعلى هذا الأساس يرى بعضهم أنَّ هذه الأزمة اثبتت تآكل القيادة الامريكية للنظام الدولي، إلّا أنَّ الصين على الرغم من ارتباطها بتفشي الوباء، لكنها خطت خطوات لمد الحماية والدعم لبعض الدول ، وذلك بتقديم المساعدات وتوجيه بعض الفرق الطبية للعمل في الدول الاكثر معاناه من هذا الوباء مثل ايطاليا واسبانيا، وهذا مما دفع إلى تصاعد الجدل حول صعود الصين لصدارة النظام العالمي بعد الأزمة في مقابل اتجاهات أخرى تؤكد أنَّ دبلوماسية المساعدات الطبية التي اتبعتها الصين ليست سوى حملة علاقات عامة تهدف إلى نفي مسؤولية تفشي الوباء عالميا ، وتحسين صورة النظام داخلياً[52] ، وأنَّ الأزمة الاقتصادية قد تفتك بقدرات الولايات المتحدة ما يجعلها اكثر انكفاءً على ذاتها وفي حال تصاعد الركود الاقتصادي ويضرب الولايات إلى مستوى 24% فسيكون عقبة تصدم به الولايات، أمّا الصين فنتيجة لطبيعة اقتصادها التصنيعي فستكون أسرع نهوضاً من ناحية الاقتصاد ، أي : قادرة على عبور الفجوة مع الولايات وصولا إلى الهرمية الدولية[53].

2- استمرار التفوق الامريكي داخل النظام الدولي: الذي يؤكد على قدرة امريكا في فرض نفوذها ومدّ سيطرتها، فأصحاب هذا الرأي يرون أنَّ امريكا دولة عظمى ، وستظل عظمى بفضل نظامها الاقتصادي القوي، فعلى الرغم من الهزات التي شهدتها والتحدي مع الصين، إلّا أنَّ قدرة نظامها (الحوكمة الامريكية) على تخطي الأزمات مهما كانت خورتها، وجاء بهذا استنادا إلى الأحداث السابقة التي مرّت بها امريكا عام 1958م، عندما أطلق الاتحاد السوفيتي القمر الصناعي الأول عل اعتقاد هذه نهاية امريكا، وأيضاً صدمة تأمين النفط عام 1973م ، وعندما أوقف الدول العربية المصدرة للنفط تصدير النفط إلى امريكا ، وأنهت ارتباط الدولار بالذهب ، فقد كان اعتقاد الكثير بنهاية امريكا إلّا إذا أثبتت امريكاً لذلك[54].

وبناءً على هذا الأساس والتوقعات المختلفة لخبراء ومحللين في العلاقات الدولية حول التغيرات الجديدة في النظام العالمي الجديد وفي العلاقات الدولية بين الدول وعلى المستوى الاقليمي والدولي بما تقدم لمستقبل العلاقات الدولية بعد كورونا، مما أدى إلى ظهور توترات بين أقطاب هذه الدول ولاسيما بين (امريكا والصين) سيما وأنَّ الصين تسعى إلى فرض هيمنتها ومحاولتها في إعادة تشكيل النظام العالمي على شاكلتها مع مجموعة (بريكس)، لذلك فإنَّ امريكا اليوم وضعت الصين في نطاق الدول التي تهدد أمنها فهي تحاول تدمير الصين وعلى المستويات كافة، وبكل قوتها وتحديداً بعد أن نجحت في الحد من الفايروس بوقت قياسي ، واستغل هذا النجاح في حصر الوباء سياسياً واعلامياً، وتسارعها في عرض خدماتها الطبية على دول (الشرق الاوسط وشرق أوربا وافريقيا)، وبعده كلّ تلك تحديات تواجهها امريكا من الصين أيقنت امريكا أن روسيا التي كانت تشكل ندا وحيدا لها في المنظومة الدولية بكونها هي الدولة الوحيدة القادرة على محو امريكا بسلاحها النووي ، لكن بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي عام 1991م وبعد تراجعها وضعها اقتصاديا وصناعيا وعلى المستويات كافة أيقنت امريكا أنَّ روسيا ليست قادرة على تهديدها بقدر ما تهددها الصين بتهديد حقيقي يستهدف اقتصادها ومواردها، لذلك فإنَّ مسار العلاقات بين البلدين يتجه نحو تصادم قد يفضي إلى حرب مدمرة للطرفين ، وستقلب موازين القوى ومنظومة النظام الدولي، الذي سيؤدي بدوره إلى تغيير السياسة الدولية ونظامها من (نظام احادي القطبية) إلى (نظام متعدد الأقطاب) ، وتكون الصين أحد أقطابه[55].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إنَّ هناك تنافساً على تربع عرش الهرمية الدولية ، فبعد أن كان محسوماً للولايات المتحدة تفضي المرحلة القادمة للوباء إلى تنافس بين الولايات المتحدة والصين، فقد أخذ بعضهم يجادل بأنَّها تسعى للإطاحة بالولايات المتحدة من عرش الهرمية العالمية، ولن تكون الصين مهتمة في إخراج الولايات المتحدة من آسيا فحسب؛ بل منافستها على الصعيد العالمي، فالتحدي الحقيقي الذي كانت تواجهه الاستراتيجية الامريكية الكبرى والمتمثل بالصين سيؤول إلى التفرغ للصين في مرحلة ما بعد الوباء.

خاتمة:

في الوقت الذي لا يزال فيه فايروس كورونا كوفيد (19) يزداد تفشيا في دول العالم يوم بعد آخر ، فليس من السهل بناء التصورات الحاسمة للتداعيات التي قد تترتب على تفشي هذا الوباء على المستوى العالمي، لأنَّ انتهاء هذه الجائحة الكارثية ليس واضحا حتى الآن ، أصبح من الصعب التكهن في معرفة حجم الأضرار وعلى المستويات كافة ، وإنَّ ملامح العالم الجديد والعلاقات الدولية ما بعد كورونا قيد التشكل ، والسبب يعود إلى انشغال الجميع بكيفية مواجهة هذا الوباء ، وتحجيم تداعياته واستيعاب جسام الخسائر المادية والبشرية، وكيفية القدرة على ارجاع الأمور طبيعية بعد انتهاء هذا الوباء ولاسيما هيكل النظام الدولي والعالمي ما بعد هذا الوباء.

الاستنتاجات والتوصيات

1. تسبب هذا الوباء بشلل اقتصادي وضعف سياسي ، فمع التوقف المفاجئ للنشاط الاقتصادي أثناء المراحل الأولى من الوباء لم يتجل الأثر السياسي للجائحة إلّا بالتركيز على فكرة الالتفاف حول العلم، ولكن مع سرعة انتشار المرض وتطوره وزيادة نسب الاصابة والوفيات، ظهرت الآثار السياسية الحقيقية وهي صور عدم الاستقرار الحكومي بشقية السياسي والاقتصادي كما هو الحال في البلدان التي تعتمد صادرات النفط بشكل أساس ، والبلدان ذات الائتلافات السياسية الهشة، لذلك فقد بدأت العوامل الاقتصادية والاجتماعية تحظى بأولوية على حساب الصحة العامة.

2. إنَّ معظم الحكومات فشلت في التعامل مع الوباء ، فبدلاً عن الاستجابة التعاونية العالمية للوباء ، التي كانت ستعزز فرص النجاح في القضاء نهائياً عليه، اكتفت معظم الدول بتبادل المعدات الطبية ، وتحركت كلّ حكومة بمفردها من دون التعاون مع حكومات البلدان الأخرى ، وهذا ما أدى إلى ترسيخ الاستقطاب وانعدام الثقة بين بالحكومات.

3. التنافس الأمريكي الصيني فعلى الرغم من انجاح الانتخابات الامريكية في السابق ، ولاسيما وقت الأزمات الوطنية سابقاً، إلّا أنَّ الانتخابات الامريكية المقبلة ستكوم مشحونة وغير مسبوقة ؛ لأنها تأتي في اطار جائحة عالمية غير متوقع انتهائها على المدى القصير، فضلاً عن المظاهرات التي حدثت في امريكا مؤخرا ، وهو ما يمكن تفسره باستمرار حملتي ترامب وجو بايدن في اتهام بعضهما بعض باللين في التعامل مع الصين ، في

الوقت الذي تقوم فيه كلّ من الإدارة الامريكية والكونغرس بالضغط على الصين لحين موعد الانتخابات وربما بعدها، وهذا ما سيجعل الانتخابات المقبلة نقطة فارقة في مسار المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة.

4. في حال استمرار انتشار الوباء على نطاق واسع نتيجة لفشل جهود الاحتواء عالمياً ومحلياً، سيتم تقييد السفر والهجرة ، وتعطيل سلاسل التوريد الدولية نتيجة للقيود التجارية الصارمة ، ومن ثم سيدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود التام ، وهكذا ستؤدي الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية إلى عدم الاستقرار السياسي في معظم بلدان العالم.

5. تعكس الصعوبات الاقتصادية ومظاهر عدم المساواة في الرعاية الصحية تحديات سياسية جديدة ستجعل العام المقبل عاماً مليئاً بالاحتجاجات الجماهيرية، لا سيما مع عودة قضايا التمييز العنصري على أساس اللون أو العرق، وعدم المساواة بين الدخل والمساواة بين الجنسين.

6. ضرورة تكاتف الجهود الدولية والعالمية والاقليمية في مواجهة الآثار السلبية لهذا الفيروس ، والسعي لاستمرار الحياة البشرية بجهودها المعتادة في ظِل تمدد انتشار هذا الفيروس، إذ لا بد من اتخاذ قرارات تاريخية، تلائم حجم هذه الكارثة الإنسانية والاقتصادية عبر برامج تغطية مالية تشمل القطاعات المتضررة ، وبالدرجة الأولى القطاع الصحي ، وقطاع العمال والفئات الهشة الفقيرة ، وأن تكون هذه البرامج متوازنة بين هذه القطاعات طبقا لإعادة إحياء النشاط فيها.

7. من الضروري ايجاد نظام اقتصادي يتميز بالتوازن بين احتياجات المجتمع ، وتطلعات الفرد في اطار الحرية الاقتصادية ، وضوابط العدالة الاجتماعية خالية من الجشع ، واقتناص للفرص ، واستخدام الثروات الطبيعية بشكل متوازن.

8. أثبتت الدول عجزها في مواجهة تفشي الفايروس ، مما أدى إلى بيان ضعفها ، وعدم قدرتها للسيطرة على مفاصل وقطاعات هامة في العالم، لذلك يجب إعادة التوازن بين القوى في هذا العالم ، فقد أصبح ذلك من الضرورة الملحة ، وإنَّ الدول القوية اقتصاديا أثبتت فاعليتها وأنّها أقوى من الدول التي تمتلك ترسانات من الأسلحة والصواريخ المدمرة للبشرية.

9. سيشهد النظام العالمي ما بعد كورونا تحولات هامة على مستوى النظام العالمي بإعادة توزيع القوة والتحالفات الدولية على نحو جديد أو على مستوى النظم الاقليمية نتيجة لتوزيع الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة أي : إعادة توزيع الأدوار الإقليمية على نحو جديد.

10. من المتوقع نهاية نظام احادي القطبية(الولايات المتحدة) ، وعودة ثنائية القطبية (الصين والولايات المتحدة)، ومن المحتمل أنَّ النظام الدولي يتجه نحو متعدد الأقطاب (الولايات المتحدة والصين واليابان والهند وروسيا والاتحاد الاوربي).

المصادر والهوامش:

1 أنور محمد فرح، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة- مركز كردستان للدراسات الاستراتجية،ط1، سليمانية، 2007، ص6.
2 علي عودة العقابي، العلاقات الدولية " دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات"، مطبعة بغداد،ط1، 2010، ص37-38.
3 ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقية، بيروت، ط1، 2000،ص46-47.
4 حسن الابراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، دار المتحدة للنشر، بيروت،1975، ص12.
5 علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، 1977، ص 77.
6 خليل حسين، العلاقات الدولية، النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2011، ص30.
7 سورة البقرة، اية 208.
8 عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مطبعة مجد الجامعية، ط2، 1998، ص26.
9 بيشرو حمة جان، تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2010، ص34.
10 احمد مكداش، منظمة التعاون الاسلامي بين الاقليمية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،ط1، 2019، ص 37-38.
11 علي عودة العقابي، مرجع سابق، ص27.
12 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص36-37.
13 عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص7.
14 محمد طه بدوي، مدخل إلى عالم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1971، ص8.
15 حسين خليل، مرجع سابق، ص 41.
16 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص43.
17 Reese W. E; Dictionary of Philosophy and Religion, Eastern and western thought, New Jersy, Humanities press, Sussex, Harvester press, 1980.
18 عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 52.
19 الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والستراتيجية، نظريات العلاقات الدولية – الواقعية والسلوكية والواقعية الجديدة، على الموقع الالكتروني: WWW. Politics-dz. Com تاريخ الدخول 2020/11/16.
20 Michael T.clark,Realism Ancient and modern: Thucydides and lnterational Relations, political science and politics:vol.26,No.3,September 1993,pp.491-494.
21 مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند مونيكا، كاليفورنيا، 2016، ص7.

22 يوسف رزين، النظام الدولي: النشأة والتطور، الحوار المتمدن، على الموقع الالكتروني: WWW. Ahewar.org
تاريخ الدخول 2020/11/27 الساعة الحادية عشرة ليلاً.
33 مهني قاصد، نظريات العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والستراتيجية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، على الموقع الالكتروني: WWW. Politics-dz.com
تاريخ الدخول 4/ 12/ 2020 الساعة العاشرة ليلاً.
24 سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11 ، ص123-133.
25 بيشرو حمه جان، مرجع سابق، ص65.
26 علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، العدد 31، اذار / مارس2018، ص29.
27 محمد الكوفي، الأزمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب جذور المسألة وحالاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، بيروت، 2015، ص13.
28 علي الجرباوي، مرجع سابق، ص29.
29 جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1979، ص54.
30 هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية ،اليرموك للنشر، الاردن، 2010، ص 42-43.
31 اسيل شماسنة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، جامعة بيرزيت- فلسطين، رسالة ماجستير، 2018- ص 53-54.
32 مجموعة البنك الدولي، حماية الانسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا 19 كوفيد، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، 2020، ص8.
33 حسام بوتاني وآخرون، عالم بعد كرونا ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد، مركز صنع السياسات الدولية والاستراتيجية، اسطنبول- تركيا، 30/ مايو- ايار / 2020، ص41 .
34 نورة الحفيان و سلطانة ادمين، نورة الحفيان و سلطانة ادمين، أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات، على الموقع الالكتروني: WWW. eipss- eg.org تاريخ الدخول 2020/10/25 الساعة السابعة مساءً..
35 التجاني عبد القادر حامد وآخرون، مرحلة ما بعد كورونا، جائحة كورونا مقاربة اجتماعية، جامعة قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، 2020، ص63.
36 مصطفى عمر التير وآخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، 2020، ص37.
37 لاهاي عبد الحسين وآخرون، سجن الحماية: جائحة كورونا مقاربة اجتماعية، جامعة قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، 2020، ص52-53.
38 لمياء محمود الباجوري، تأثير جائحة كورونا على المستقبل القريب للنظام العالمي، المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص 1-3.
39 التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019، الفصل الاول: التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي، 2019، ص2.
40 هاني عبد الطيف، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، 24/ مارس/ 2020 ، مركز دراسات الجزيرة ،على الموقع الالكتروني: WWW. Studies. Aljazeera.net. تاريخ الدخول 2021/1/4 الساعة الحادية عشرة صباحاً.
41 united nation conference on Trade and Development. The corona virus shock; A story of anather global crisis foretold and what policymakers should be doing about it, march 9th
42 هاني عبد الطيف، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، 24/ مارس/ 2020 ، المرجع السابق.

43 هاني عبد اللطيف، المرجع السابق.
46 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات النشر، بيروت، ط3، ج6، 1995،ص582-583.
47 النظام الدولي، مفاهيم ومصطلحات، الجزيرة نت، 23- كانون الاول- 2015، الموقع الالكتروني https// bitix/2x- vgi kk تاريخ الدخول 1/6/ 2021 الساعة العاشرة ليلاً

46 نافذ ابو حسنة، كورونا والنظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، على الموقع الالكتروني: .<WWWخ الدخول 2021/1/6 الساعة الحادية عشرة ليلاً. WWW.caus org .
47 نورة الحفيان و سلطانة ادمين، أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات، على الموقع الالكتروني: WWW. eipss- eg.org تاريخ الدخول 2020/10/25 الساعة السابعة ليلاً.

48 حسام بوتاني وآخرون، مرجع سابق، 2020، ص38-39.
49 نورة الحفيان و سلطانة ادمين، أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، مرجع سابق.
50 نورة الحفيان وسلطانة ادمين، مرجع سابق.
51 هبة جمال الدين، جائحة كورونا واشكالية النظام العالمي الجديد – وسياسات لدعم صانع القرار المصري، معهد التخطيط القومي- مركز الاساليب التخطيطية، مصر، مايو 2020، ص4-5.
52 محمد عبد الله يونس، كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح" عالم ما بعد كورونا"، دراسات خاصة، سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، العدد 2- 29 مارس 2020، ص15.
53 حسام بوتاني واخرون، مرجع سابق، ص9.
54 نورة الحفيان وسلطانة ادمين، مرجع سابق.
55 فؤاد الكنجي، كورونا في محور استراتيجية المال والاقتصاد والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، على الموقع الالكتروني:.WWW.almaalomah.com تاريخ الدخول 2021/1/11 الساعة العاشرة ليلاً.